استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الدول الأفريقية

(كتاب المسبار (١٤٢)، أكتوبر ٢٠١٨، دبي: مركز المسبار للدراسات)

عبده مختار موسى*

بروفيسر في العلوم السياسية/السودان

drmukhtar60@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-5927-8344

مقدمــة:

فحص استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الدولة الأفريقية يستلزم النظر في طبيعة المشكلات التي تواجهها – مع الأخذ في الاعتبار بعض الاختلافات في بعض الخصائص الجوهرية لكل دولة أو منطقة/إقليم في أفريقيا. وبصورة عامة لا تأتي "الاستراتيجيات" من فراغ بل هي من ناحية ردة فعل مباشرة للأزمات التي ظلت تواجهها القارة منذ انحسار الظاهرة الاستعمارية وحتى عصرنا الراهن. ومن ناحية أخرى يمكن النظر للاستراتيجيات بأنها وليدة ظروف موضوعية وحتمية أملتها المتغيرات الداخلية والخارجية. كما أن هذه الاستراتيجيات هي وليدة فلسفة ورؤى محلية لا يمكن دراستها بمعزل عن طبيعة النظام السياسي، وجزئياً الإرث الاستعماري ثم فشل النخبة الوطنية والفساد وغياب الحكم الرشيد.

ربما لا تكون هنالك الآن – في الواقع – استراتيجيات موحدة أو مشتركة في القارة الأفريقية لمكافحة الإرهاب وبالتالي **تهدف** هذه الدراسة المفتاحية لمحاولة "تحريض" الدول الأفريقية لصياغة مثل هذه الاستراتيجية. وهي ضرورة يفرضها التوجّه العالمي نحو توحيد الجهود لمكافحة هذه الظاهرة التي صارت تهدد الأمن والاستقرار في مختلف مناطق العالم. فهي إذن ظاهرة عالمية – تحتم رؤية استراتيجية عالمية. وتأسيساً على ذلك ينبغي أن تكون للقارة الأفريقية اسهامها الواضح في هذه الهم العالمي. وتبعاً لذلك **تفترض** هذه

الدراسة أن الاستراتيجيات الأفريقية لمكافحة الإرهاب[1] (anti-terrorism strategies) هي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الدولية.

أولاً: جذور الإرهاب في أفريقيا: من الإرث الاستعماري إلى فساد النخبة وفشلها:

قد يستغرب القارئ الحديث عن علاقة بين الاستعمار والإرهاب الحالي. لكن في التحليل النهائي نجد أن الاستعمار مسؤول جزئيا عن بعض أزمات القارة الحالية، إذ أن الأمر لا يقف عند الاسقاطات السالبة وتداعياتها في الواقع الراهن بل يرتبط أيضا بتدخلات القوة الخارجية في شؤون القارة حيث لم تزل أفريقيا مسرحا للصراع الدولي. وعندما تكون القارة مسرحاً للصراع وفتنة بين مكوناتها يكون الحصاد عدم الاستقرار وإعاقة التنمية والتطور. كما أن الحروب وعدم الاستقرار تشكل سببا في إفقار القارة. وينتج عن كل ذلك الشعور بالحرمان وهو أحد روافع العنف والجريمة ثم الإرهاب.

لقد زرع الغرب الاستعماري جينات عدم الاستقرار والحروب والتخلف عندما اعتدى على الخارطة الأنثروبولوجية للقارة وشوّه التركيب الثقافي فزرع الفتن الإثنية واسهم في ميلاد مكونات غير متجانسة عرقيا ودينيا وثقافياً. وكانت الهزيمة النفسية أن زرع في مخيلتهم أنهم عاجزون عن حكم أنفسهم أو إستغلال ثرواتهم؛ وأنهم لا يملكون القدرة على الابداع والاختراع. وأن الرجل الأبيض هو من يأخذ بأيديهم نحو الحضارة والتطور. وتعامل مع موارد أفريقيا وأرضها البكر بأنها أرض لا مالك لها "No man's land". هذه الهزيمة النفسية – للأسف – سيطرت حتى على مفكريها. فالمفكر الأمريكي، الأفريقي الأصل، علي مزروعي، نادى بعودة الاستعمار بما يشبه الاعتراف بالهزيمة والفشل – فشل النخبة الوطنية. وكذلك تحدث مالك بن نبي عن "قابلية أفريقيا للاستعمار"

---

[1] للإرهاب تعريفات كثيرة وأنواع واشكال كثيرة ليس هنا مجال تفصيلها، نجد إرهاب الدولة: وفيه الإرهاب العسكري، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الانفصالي، الآيديولوجي والديني... (فهنالك أدبيات كثيفة في هذا الموضوع (أنظر مثلاً: كتاب المسبار: "مكافحة الإرهاب:المفاهيم،الاستراتيجيات والنماذج"، الكتاب رقم (١٠٢)، يونيو/حزيران ٢٠١٥، دبي، مركز المسبار للدراسات). وهنالك إرهاب الأفراد والمنظمات الخاصة، والجماعات.. وهنالك أشكال الإرهاب مثل الإغتيالات السياسية، المذابح والإبادة الجماعية، الاختطاف واحتجاز الرهائن، التفجيرات، عمليات التخريب... وهنالك دوافع الإرهاب: دافع عقائدي، دافع وطني، سياسي، مادي، عاطفي، الأخذ بالثأر... وهنالك أهداف للإرهاب (تختلف بمستوى الفردي والوطني والدولي). وهنالك تأثير الإرهاب على العلاقات الدولية...

وبالتالي فإن أية استراتيجية أفريقية لمحاربة الإرهاب ينبغي أن تتضمن معالجة هذه الهزيمة النفسية المتراكمة في الشخصية الأفريقية، تماما مثلما تخاطب الجذور السياسية/التاريخية والأزمات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية.

صحيح أن أفريقيا "ما بعد الاستعمار"خرجت وهي تعاني من علل أجمعها الباحثون في تعبير واحد هو "الإرث الاستعماري" أو التركة الاستعمارية colonial legacy. لكن تميل هذه الورقة إلى الاتجاه الذي يرفض تبرير كل أزمات وعلل القارة بعامل الاستعمار. تأثير الاستعمار موجود، لا يمكن نفيه أو إنكاره، لكنه جزئي؛ والجزء الآخر، ربما الأكبر، يُعزى إلى فشل النخبة السياسية الأفريقية في حسن إدارة التنوع وفشلها في حسن إدارة الموارد، وبناء الدولة وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحقيق طموحات الشعوب الأفريقية بعد الاستقلال.

حينما بدأت القوى الاستعمارية الأوروبية تتنافس على قارة أفريقيا (في الربع الأخير من القرن التاسع عشر)، وتناقش كيفية تقسيم القارة لمناطق نفوذ ومصالح بينها، "لم تكن تعرف عن أعماق القارة شيئاً – بل سواحلها فقط بغرض التجارة، باستثناء الجزائر وجنوب أفريقيا حيث استوطن المستعمر هناك."[٢] في خضم ذلك رسمت القوى الاستعمارية خارطة تقسيم القارة في شكل خطوط مستقيمة غير عابئة بالتركيبة الأنثروبولوجية أو اللحمة الإثنية، أو حتى حدود السلطنات والملكيات التي كانت سائدة في القارة. فمثلاً الـ "(باكونجو the Bakongo) تم تقسيمهم بين الكونغو الفرنسية والكونغو البلجيكية وأنجولا البرتغالية. وتم تقسيم أرض الصومال بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا... واخترقت الحدود (١٩٠) مجموعة ثقافية."[٣]

تعاملت القوى الاستعمارية مع القارة وسكانها كأنهم غنائم، فأصبحت المناطق المختلفة في أفريقيا موضع مساومات وتنازلات في شكل تعويضات متبادلة. وكمثال للاستهزاء في التعامل مع القارة ما قاله رئيس وزراء بريطانيا آنذاك اللورد سالسبري: "كنا نتبادل التنازلات في بيننا في ما يخص الجبال والأنهار والبحيرات. ليس هنالك ما يعيقنا سوى أننا لم نكون نعرف أين هي على الطبيعة."[٤] وبعد أن انتهاء فترة التكالب على القارة تم دمج حوالي ١٠ آلاف وحدة سياسية أفريقية في (٤٠) مستعمَرة ومحمية أوروبية. وهكذا

[٢] Martin Meredith, The State of Africa: a History of Fifty Years of Independence. UK: Free Press, 2006, p. 1.
[٣] المصدر نفسه، ص ١.
[٤] Martin Meredith, p. 2.

تم ميلاد الدولة الحديثة في أفريقيا. في الواقع تعزز الحكم الأوروبي بقوة الاحتلال والمعاهدات {المفروضة}. لكن معظم مناطق القارة لم تستسلم بسهولة للغزاة المحتلين. فقد واجه الأوربيون مقاومة شرسة مات فيها بعض الزعماء والقيادات الأفريقية – منهم مَن قُتل في المعارك، ومنهم مَن تم إعدامه، ومنهم من مات في المنفى. مثلاً اعتقد البريطانيون أن الحرب في جنوب أفريقيا سوف تستغرق بضعة أشهر فقط، غير أنها دامت لثلاث سنوات، واحتاجت إلى حوالي نصف مليون جندي إمبريالي، لكنها خلّفت مرارات في القلب وكراهية في الصدور امتدت لعدة أجيال. وحيث أن الجيش البريطاني تم الزج به في حرب لم يكن مستعد لها فقد استخدم أسلوب الحرب المحروقة – دمروا آلاف المزارع والقرى والمراعي وذبحوا الماشية بكميات ضخمة، وأفقروا سكان تلك المناطق مثل ما حدث لجماعة البوير.[٥]

فضلاً عن نهب ثروات القارة فقد ارتكب الاستعمار فظائع حرب وجرائم ضد الإنسانية ليس هنا مجال تفصيلها. كما ليس هنا التركيز في ما فعل الاستعمار، بل في ما فعله أبناء القارة من فساد وفشل وتخبط وحكم دكتاتوري صادر الحريات وبطش بالمعارضين، وأثار النعرات القبلية والفتن وما نتج عنها من حروب أهلية التي عطلت التنمية. فللمستعمِر – رغم علاته – بعض الإيجابيات التي لم تقدم نخبتها مثلها، بل منهم من احتكر السلطة والثروة وأفسد وأفقر شعبه. فقد شهدت بعض الدول الأفريقية – تحت الاستعمار – جامعات، لأول مرة، أنشأها الاستعمار البريطاني في كل من نيجيريا، ويوغندا، وساحل العاج والسودان. كما كان للاستعمار الفضل في مشروعات البنية التحتية وإدخال نظام الإدارة الحديثة والجيش والخدمة المدنية ونشر التعليم. وما يعيب النخبة الوطنية أن كثير منها لم يطور هذه المشروعات بل البعض عمل على تدميرها (مثل ما حدث في السودان خاصة تحت حكم الحركة الإسلامية المعَسْكرة).

من المصائب الكبيرة التي حلّت بالقارة بعد الاستقلال هي سيطرة الحكم الدكتاتوري. وقد لاحظ أحد الباحثين أنه بنهاية الثمانينات من القرن العشرين سادت القارة حكومات دكتاتورية عملت على كبت الشعب، ومصادرة الحريات وبطشت بالمعارضين بين اعتقال وتعذيب وقتل. كما سيطرت على القضاء والخدمة المدنية والبوليس السري. وبنهاية الثمانينات لم يسمح أحد من قادة القارة أن تتم إزاحته من السلطة حتى ولو بالانتخابات. ففي ساحل العاج، مثلاً، ظل فيليكس يكسب الانتخابات لمدة ستة مرات متتالية بمتوسط

[٥] مارتن ميريديث، المرجع السابق، ص ٣

٩٩.٧%، وعمر البشير في السودان (٢٩ عاما – حتى تاريخه). وتقول الاحصائيات أنه "من بين الـ ١٥٠ رئيس أفريقي، ستة فقط قد تنحى من السلطة طواعيةً: منهم السنقالي ليوبولد سيدار سنقور (بعد ٢٠ عاما من الحكم)، وفي الكمرون أحمدو أحيدجو (٢٢ عاماً)، والتنزاني جوليوس نيريري (٢٣ عاماً)."[٦]

من الزعماء الأفارقة الذين أثاروا النعرات القبلية عمر البشير في السودان (١٩٨٩ –) من خلال سياساته التي مكنت لإثنيات معينة مع إقصاء أخرى (أقاليم الهامش) مما أدى إلى انفجار التمرد والحروب الأهلية في كل من دارفور والجنوب (استقل في ٢٠١١)، وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. وفي زائير يقدم موبوتو سيسيكو نموذج آخر للفساد والفشل وحكم الفرد. سيطر موبوتو على الجيش والأمن والبنك المركزي، وسحق الاحتجاجات الطلابية في جامعة لوبمباشي بعنف وقوة مفرطة. وكانت نتاج سياساته أن بلغ معدل التضخم ٣٠٠٠% في عام ١٩٩١، و ٥٠٠٠% في عام ١٩٩٢، و ٨,٨٢٨% في عام ١٩٩٣. وفي كينيا كان معروفا مصير من ينتقد الرئيس موي: الاعتقال، الاحتجاز وكافة أشكال المضايقات على الأكاديميين الصحفيين، قادة النقابات وحتى البرلمانيين.[٧] وفي يوغندا حكم موسيفني منذ عام ١٩٨٦ من خلال نظام غير حزبي. وحتى بعض الدول الأفريقية التي أعلن قادتها تطبيق الديمقراطية تم تطبيق ديمقراطية زائفة تضمن لها العون الخارجي.[٨]

أما **فساد النخبة** الوطنية في أفريقيا فلا يسع المجال لتفصيله لكن تكفي الإشارة هنا إلى أن دول القارة هي الأكثر فسادا في العالم حيث يضرب الفساد ٩٠% من الدول الأفريقية؛[٩] وأن خسائر أفريقيا من الفساد ٥٠ مليار دولار سنوياً.[١٠]

يشكل الفساد في أفريقيا أحد أسباب الإرهاب – سواء كان بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة: الأولى من خلال تأثيره على التنمية وبالتالي يؤدي إلى الفقر الذي يحرك الشعور بالغبن والظلم ويتسبب في العنف والإرهاب؛ والثانية من خلال أن الجماعات الإرهابية (خاصة السلفية الجهادية) تشير إلى أن فساد الحكام واحدة من دواعي تمردهم على الحاكم ومحاولة تغييره بالقوة.

---

[6] Martin, p. 379.
[7] Ibid., p. 400.
[8] Ibid., p. 410.

[٩] الأهرام العربي، ٢٠١٧/٥/٢٢.

[١٠] الجزيرة نيت، ٢٠١٨/٤/١٨.

يحتل ملف الفساد مكانًا محوريًّا بين مشكلات القارة الإفريقية بوجه خاص، حيث كان له انعكاسات سلبية على آفاق التنمية في دول القارة، فقد بلغت التدفقات المالية غير الشرعية والمهربة من إفريقيا حوالي "تريليون" (١٠٠٠ مليار) دولار، بينما تصدرت الدول الإفريقية مراكز متقدمة في قائمة الدول الفاسدة، وَفقًا لتقرير منظمة الشفافية؛ حيث جاءت الصومال في المركز الأول. وكانت مجموعة مراقبة الصومال في الأمم المتحدة قد وجهت تهمًا لزعماء كبار بالفساد منهم: الرئيس "شيخ شريف شيخ أحمد"، ورئيس الوزراء "عبد الولي محمد علي". وقالت المجموعة في تقريرها الصادر عام ٢٠١٢م: إن ٧٠% من المساعدات التي حصلت عليها الحكومة الانتقالية الاتحادية في الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م لم تدخل قط إلى خزينة الدولة.[١١]

ويُعد "موبوتو سيسيسيكو" رئيس الكونجو الديمقراطية الأسبق مثالاً صارخًا للفساد؛ حيث نجح في تحويل بلاده الغنية بالثروات المعدنية إلى أفقر بلد بسبب ما نهبه من ثرواتها لحسابه الخاص على مدى فترة حكمه التي امتدت ٣٧ عامًا. وطبقًا لتقرير نشرته مجلة "الإيكونوميست" البريطانية، فقد استخدم "موبوتو" جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل الاستحواذ على ١٧ % من إجمالي الميزانية العامة للدولة، كما تمكن من إحكام السيطرة على استثمارات بلاده في الداخل والخارج.[١٢]

كما واجه رئيس زامبيا "فريدريك تشيلوبا" ٤٨ اتهامًا باختلاس أموال عامة أثناء فترة حكمه من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١م، وتحويل مبلغ ٣٥ مليون دولار لشراء أسلحة لم تصل إلى زامبيا، كما قام باستغلال حسابات الدولة لإغداق الأموال على أفراد أسرته وحاشيته. ومن أمثلة الفساد الإفريقي فضيحة "ترافيل جيت" عام ٢٠٠٥م التي اتُّهم فيها ٤٠ عضوًا برلمانيًّا في جنوب إفريقيا باستغلال امتيازات قدمتها الحكومة من أجل منافع شخصية، وكذلك صفقة الأسلحة عام ١٩٩٩م التي اشترك فيها "جاكوب زوما" نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الذي تقاضى أموالاً لتسهيل حصول شركة بعينها على عقود التسليح. كما واجه "زوما" تُهمًا بالفساد والابتزاز والاحتيال وغسيل الأموال.[١٣]

ومن أبرز قضايا الفساد الكبيرة في كينيا التي تورط فيها كبار مسئولي الدولة في عهد الرئيس "دانييل أراب موي" فضيحتا: "جولدنبرج" و"إنجلو لسينج" حيث كانت الحكومة تقدم مدفوعات لشركات وهمية، عادة ما تكون واجهة لقيادات عليا في النظام الحاكم مقابل تقديم خدمات وهمية. وقد واجه كل من: "عمر بونجو"

[١١] موقع الإسلام اليوم، ٢٠١٣/٢/١٨.
[١٢] المصدر نفسه.
[١٣] الإسلام اليوم، المصدر السابق

رئيس دولة الجابون، و"دينيس ساسو نجيسو" رئيس جمهورية الكونجو، و"أوبيانج نجويما مباسوجو" رئيس غينيا الاستوائية؛ اتهامات بالفساد من جانب العديد من المنظمات غير الحكومية.[١٤]

هذه المعطيات تؤكد فشل النخبة السياسية الحاكمة في أفريقيا منذ الاستقلال في تحقيق الاستقرار السياسي ودولة القانون والعدالة والتنمية الشاملة. وكان نتاج كل ذلك الفقر والشعور بالظلم والحرمان مما عمل على توليد أزمات وعلل أخرى في المجتمعات الأفريقية من بينها الجريمة والعنف والإرهاب. وإذا كانت الأمثلة لا يسع لها المجال هنا فإن كلمات نيلسون مانديلا مخاطبا منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي) في عام ١٩٩٤ تكفي كتلخيص لحالة القارة: "فضلاً عن تعرض القارة للقهر والاستعباد منذ العصر الروماني، فإن قادة أفريقيا المعاصرين قد أضافوا المزيد لبؤس القارة."[١٥] هذا يلخص دور القادة الأفارقة في مشكلات القارة التي نتج عنها حروب وأزمات وليس الإرهاب إلا امتدادا لها.

ثانياً: الاستراتيجيات والأُطر الكلية لمكافحة الإرهاب في أفريقيا:

رغم من عدم مقدرة **الأمم المتحدة** للتوصل لتعريف شامل لظاهرة الإرهاب الإ أنها قد توصلت لإستراتيجة أممية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦م وقد حددت عدد من الأفعال والأعمال التي تعتبر أحد صور وأشكال العمليات الإرهابية ومن قبلها الإتفاقية العربية في العام ١٩٩٨م وقد عقدت لها عدة موتمرات دولية لقمع الإرهاب وهي[(١)]:-

١. الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات وقد عقدت لها إتفاقية طوكيو بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤م.
٢. مكافحة الإستيلاء غير المشروع على الطائرات وقد عقدت لها إتفاقية لاهاي بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦م.
٣. الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني وعقدت لها إتفاقية مونتريال الخاصة بقمع بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٣م. والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال١٩٨٤/٥/١٠م.

---

[١٤] المصدر نفسه.

[15] Martin, op. cit, p. 676.

[(١)] للمزيد : مراجعة إستراتيجة الأمم المتحدة والإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، ملحق رقم (١) وملحق رقم (٢) بذات البحث، في:

عبد الله داؤد بلال عالم، أثر الإرهاب السياسي على العلاقات الدوليةبالتطبيق على إدارة الأزمة الأمنية أثناء العمليات الإرهابية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص ص ٦٨ – ٦٩.

٤. الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون وعقدت لها إتفاقية نيويورك بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٤م.
٥. إختطاف وإحتجاز الرهائن وعقدت لها إتفاقية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٧م.
٦. القرصنة البحرية ، عقدت الأمم المتحدة إتفاقية لقانون البحار لسنة ١٩٨٢م .

ما سبق ذكره عبارة عن نماذج للعمليات الإرهابية وأشكالها ونماذج للإتفاقيات الصادرة بشأنها. وقد تعدد بتعدد أشكال الإرهاب وتتنوع بتنوع الزمان والمكان حسب إتجاهات الظاهرة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

أما في الإتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب فيعتبر "عملاً إرهابياً":[١٦]

(أ) أي عمل أو تهديد به يعد خرقاً للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الإتفاقية والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات، أو السلامة البدنية أو الحرية أوالحق إصابة أو وفاة بأي شخص أو مجموعة من أشخاص أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي وأن يتم إرتكابه بقصد:

١. تهريب أو إثارة حالة من الهلع ، أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه ، علي المبادرة بعمل أو الإمتناع عنه أو إعتماد موقف معين أو التخلي عنه، أو العمل علي أساس مبادئ معينة.
٢. إعاقة السير العادي للمرافق العمومية أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور أو خلق وضع عام متأزم.
٣. خلق حالة تمرد عامة في البلاد

(ب) أي ترويج أو تمويل أو إصدار أوامر أو مساعدة أو تحريض أو تتشجيع أو محاولة أو تهديد أو تآمر أو تنظيم أو تجهيز أي شخص بقصد إرتكاب أي من الأعمال المشار اليها في الفقرة " أ " من (١) الي (٣).

[١٦] عبد الله داؤد بلال عالم، أثر الإرهاب السياسي على العلاقات الدوليةبالتطبيق على إدارة الأزمة الأمنية أثناء العمليات الإرهابية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص ٤٥.

ارتفاع معدل الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا أفرز مهددات أمنية كبيرة للقارة. وقد نتج عن هذه الظاهرة المتفاقمة في قتل ودمار وعدم استقرار في القارة خاصة في المناطق التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية. وترجع هذه الظاهرة إلى عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية. فمثلاً في نيجيريا قتلت جماعة بوكو حرام أكثر من عشرة آلاف نيجيري وتسببت في نزوح ١.٥ مليون منهم،[١٧] وشكلت أكبر مهدد للأمن في نيجيريا – خاصة في الشمال الشرقي (ولايات برنو، أداماوا ويوبي) إضافة إلى انتقال تأثيرها إلى الدول المجاورة لا سيما الكمرون، شاد والنيجر. علاوة على هجومها على المدن واحتلالها لبعض البلدات والتفجيرات المتكررة في المدن الكبرى بما فيها العاصمة أبوجا فقد قامت بتفجيرات في مدارس البنين اختطاف فتيات من المدارس مثل اختطافهم لـ (٢٧٦) طالبة من بلدة شيبوك في شمال شرق نيجريا في عام ٢٠١٤ ولم يطلقوا سراحهن إلا بعد ٣ أعوام (٢٠١٧).

ينطبق الحال ذاته على دولة الصومال حيث يهدد "الشباب" بزعزعة أمن دولة هي أصلاً دولة هشة (fragile)، ويعيقون التنمية المستدامة والديمقراطية. بينما هذه الجماعة وجماعات أخرى نشطة في شمال وشرق وغرب القرن الأفريقي فقد خلقوا معضلة مستمرة حيث يهددون الأمن الاجتماعي والاقتصادي في القارة بأسرها.

يرى البعض أن ظاهرة الإرهاب في إفريقيا ترتبط بالدين إلى حد كبير حيث تسعى بعض الجماعات لإقامة دولة دينية (بوكو حرام مثلاً) وتطبيق الشريعة الإسلامية بعيدا عن تأثير أية آيدولوجيات أخرى. في شمال أفريقيا يمكن إرجاع الإرهاب إلى الحرب الباردة حيث أن دخول السوفيت في أفغانستان (١٩٧٩ – ١٩٨٩) وعودة عناصر مقاتلة مع طالبان إلى دولها كشف عن تشبيك جهادي واضح يتجاوز الدولة والقارة إلى شبكة عالمية يربطها الإيمان بالجهاد وقدسية الحرب من أجل إستعادة الخلافة الإسلامية وتطهير الدول الإسلامية من الحكومات الفاسدة والمنحرفة عن حكم الشريعة. ففي الجزائر مثلاً نجد أن الجماعة الإسلامية المسلحة "تتكون من عناصر أجنبية مقاتلة وأعضاء سابقين في جماعة المجاهدين والجماعة المنشقة منها – الجماعة السلفية للدعوة والجهاد – كانت مسؤولة عن تدريب أفراد من تشاد والسودان وليبيا ومالي وموريتانيا على القتال."[١٨]

[17] http://www.cnsnews.com/news/article/penny-starr

[18] Marisha Ramdeen, Countering Terrorism and Violent Extremism in Africa, 21.7.2017 (Accord: Conflict Trends: 2017/2). In: Pisa, Katie and Hume, Tim (2015) 'Boko Haram Overtakes ISIS as World's Deadliest Terror Group, Report Says', Available at: <http://edition.cnn.com/2015/11/17/world/global-terror-report/ [Accessed 17 May 2017]. visited on September 14, 2018.

مثلاً هذه الجماعة وسعت نشاطها مستهدفة مواقع حكومية وعسكرية في جنوب الجزائر وشمال مالي وإقليم النيجر وموريتانيا. وقد غيرت اسمها إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتعهدت بنصرتها وولائها لمنظمة القاعدة العسكرية العالمية وقد كانت المسؤولة عن تقديم الدعم والتدريب لجماعة بوكو حرام."[١٩]

ويعتبر الشباب الصومالي أيضا متسبة للقاعدة. كما أن الدولة الإسلامية في العراق والشام قد حصلت على ولاء بوكو حرام. وهذا ما جعل كثير من أعضائها يسافر إلى ليبيا لتقديم الدعم لعناصر الدولة الإسلامية هناك. انتشار الربيع العربي مقرونا بالحدود المفتوحة والفضاءات المتاحة في المغرب وأقاليم الساحل أسهمت في تبلور (تشكل) علاقات عبر وطنية بين الجماعات المتطرفة ومقاتلي الحركة (الدولة الإسلامية).[٢٠]

إن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) قد شكلت نقطة تحول في اهتمام العالم بوضع تشريعات واستراتيجيات لمواجهة ومكافحة الإرهاب إلا أن أفريقيا قد سبقت العالم في هذا السياق. فقد بدأت الجهود على مستوى الدول ووالمستوى الإقليمي والقاري منذ بداية تسعينات القرن العشرين. فمثلاً ابتداءً من عام ١٩٩٢ تبنت منظمة الوحدة الأفريقية أُطر متعددة لمحاربة الإرهاب وقد ركزت على الجهود الخاصة بالتعاون والاعتراف باعتبار الإرهاب والتطرف العنيف "violent extremism" بأنها أعمال إجرامية. وقد تم تنقيح وتوسعة هذه الأُطر عندما تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى "الاتحاد الأفريقي) في عام ٢٠٠٢. فقد تبنى الاتحاد الأفريقي خطة عمل لمنع ومكافحة الإرهاب. وقد تضمنت الخطة إجراءات عملية لمخاطبة مهددات الأمن الأفريقي بصورة جوهرية. وقد وضعت الخطة في الحسبان الإجراءات في مجال الشرطة ومراقبة الحدود، إجراءات قضائية، تمويل الإرهاب وتبادل المعلومات.[٢١]

كان من أبرز مخرجات خطة عام ٢٠٠٢ هو "المركز الأفريقي لدراسة وبحوث الإرهاب (ACSSRT) والذي يعمل كهيكل لتجميع المعلومات والدراسات والتحليلات الخاصة بالإرهاب والجماعات المتطرفة. كما طور "التنسيق وتنميط الجهود الموجهة لتعزيز قدرات الدول الأعضاء لمنع ومكافحة الإرهاب."[٢٢]

---

[١٩] Sharif, A. Tarek and Richards, Joanne (2016) 'Towards a Continental Strategy for Countering Violent Extremism in Africa', Available at: <http://peaceoperationsreview.org/thematic-essays/towards-a-continental-strategy-for-countering-violent-extremism-in-africa/ [Accessed 18 April 2017]. In: Marisha Ramdeen, Ibid., visited on 14.9.2018

[20] Sharif, A. Tarek and Richards, Joanne (2016) op. cit.

[21] Marisha, op. cit.

[22] ACSRT (2004) 'About Us', Available at: <http://caert.org.dz/About%20us.pdf

في عام ٢٠٠٤ كان إعلان داكار لمكافحة الإرهاب قد ركز في العلاقة بين الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للدول، غسيل الأموال وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ثالثاً: الشراكة عابرة الصحراء لمكافحة الإرهاب (شمال وغرب أفريقيا):

في عام ٢٠٠٥ تم تأسيس الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب (Trans-Sahara Counterterrorism Partnership) بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية متعددة الجوانب والجهود، مشتركة التنفيذ، لبناء قدرات وتركيز التعاون العسكري، تطبيق القانون عبر شمال وغرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب. تتمثل المجالات التي تحتاج لدعم في:

١. تمكين وتعزيز القدرات العسكرية لشمال وغرب أفريقيا وفي فرض القانون بهدف القيام بعمليات مضادة للإرهاب (counterterrorism operations).
٢. تكامل القدرات العسكرية وفرض القانون لدول شمال وغرب أفريقيا، والشركاء الآخرين، للعمل إقليميا وبتعاون تام في جهود مكافحة الإرهاب.
٣. تعزيز قدرات أمن الحدود لمراقبة، ومنع وقوع العمليات الإرهابية.
٤. تقوية حكم القانون بما في ذلك سهولة التقاضي، تطبيق القانون، القدرة على الرصد، منع، وتعطيل أية محاولة للإرهاب؛ والاستجابة لـ ، والتحقق في ومحاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب.
٥. رصد ومراقبة ومنع تمويل الإرهاب (خاصة عمليات الاختطاف التي تطالب فيها الجماعة الإرهابية بدفع فدية.
٦. منع أية دعم داخلي للتطرف العنيف.

هذه الشراكة تضم الجزائر، بوركينا فاسو، الكميرون، شاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال وتونس.

وقد استطاعت الشراكة أن تبنى قدرات وشبكة تعاون رغم العقبات والانتكاسات الناتجة من المناخ السياسي غير المواتي، التطرف العنيف، التمرد الإثني، والتجاوزات الدستورية والتي تعيق العمل والتطور في دول الشراكة. تنظر أمريكا لهذا التعاون الإقليمي بأنه هدف استراتيجي في سياق برمجة عالمية ، وقد تطور هذا التعاون في غرب ووسط أفريقيا (مثال لذلك القوة المشتركة لغرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب كما سبق ذكره).

رابعاً: الشراكة الإقليمية في شرق أفريقيا لمكافحة الإرهاب:

في عام ٢٠٠٩ تأسست الشراكة الإقليمية لشرق أفريقيا لمكافحة الإرهاب (PREACT). وهي بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية ببرنامج متعدد الجوانب والسنوات موجه لبناء قدرات مكافحة الإرهاب والتعاون العسكري، تطبيق القانون، ويضم فاعلين مدنيين عبر شرق أفريقيا. وتشمل مجالات الدعم:

١. تخفيض القدرات العملياتية للشبكات الإرهابية؛
٢. تطوير إطار لحكم القانون لمكافحة الإرهاب في دول الشراكة؛
٣. تعزيز أمن الحدود؛
٤. محاربة تمويل الإرهاب؛ و
٥. تقليل عمليات انتشار الراديكالية radicalization وعمليات التجنيد للتطرف العنيف.

تمثلت الدول النشطة في هذه الشراكة في كل من جيبوتي، أثيوبيا، كينيا، يوغندا، الصومال، تنزانيا، ويوغندا. بينما هنالك أعضاء غير نشطين هم: بورندي، جزر القمر، رواندا، سيشيل، السودان، وجنوب السودان، وبالتالي لم تستلم الدعم الخاص بالشراكة لعام ٢٠١٦. وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تعمل خلال هذه الشراكة PREACT لبناء القدرات لحكومات دول شرق أفريقيا لاحتواء انتشار – وفي النهاية مكافحة – التهديد الذي تمثله القاعدة والشباب والمنظمات الإرهابية الأخرى في المنطقة. وتتكامل جهود دول هذه الشراكة مع جهود أمريكا بما في ذلك جهودها من خلال أميسوم AMISOM وتعزيز الاستقرار في المنطقة... ويشمل ذلك أيضا تعاونها في معالجة الفجوات في القانون الجنائي حقوق الإنسان، الدفاع، وإصلاح القطاع المالي.

خامساً: جهود منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (على مستوى الدول):

بينما تشكل الأُطر المذكورة سابقا موجهات جيدة في كيفية التعامل مع الإرهاب والتطرف العنيف، إلا أنه يُلاحظ في الواقع أن التدخلات المباشرة في مكافحة الإرهاب تركزت بصورة أساسية في العمليات العسكرية. وهذا طرح التساؤل حول مدى فاعليتها. لأن التدخل العسكري – مع ضرورته في بعض الحالات في المدى القريب – إلا أنه نتيجة هذا التدخل يقع ضحايا أبرياء، ويتم اختراق لحقوق الإنسان، ونزوح كثيف وتدمير للبنية التحتية.

تعهدت الدول الأعضاء في مجموعة حوض بحيرة شاد (الكاميرون، تشاد، النيجر، نيجيريا) إضافة إلى بنين، بتوفير جنود للقوة المشتركة. ثم تلقت دعما من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي يناير ٢٠١٥ قاد الاتحاد الأفريقي عمليات عسكرية لمنع توسع بوكو حرام وذلك بمساعدة ٧٥٠٠ جندي من تلك الدول. وقد حدث تقدم لحد ما نتيجة لتلك العمليات حيث استعادت تلك القوات عدد من المواقع من بوكو حرام. لكن تم كل ذلك بتكلفة عالية حيث تم إخلاء قرى بأكملها من السكان فأصبحوا نازحين.[٢٣] وقد وقع مدنيون ضحايا كما وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان مثل الاعتقالات والتعذيب واعدامات خارج إطار القانون بحسب ما جاء في تقرير منظمة حقوق الإنسان.[٢٤]

ونسبة لصعوبة عرض استراتيجيات كل الدول الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب فإن هذه الدراسة سوف تقدم نماذج أو أمثلة لبعض منها:

نيجيريا:

في **نيجيريا** تم تشكيل قوة مشتركة متعددة القوميات خاصة Multinational Joint Task Force (MNJTF في عام ١٩٩٨ بين نيجيريا وشاد والنيجر كآلية استراتيجية لمحاربة الجرائم العابرة للحدود في إقليم بحيرة شاد – قبل ظهور بوكو حرام كمهدد أمني. وفي مؤتمر باريس في مايو ٢٠١٤، والذي تم تخصيصه لمخاطبة الأمن في نيجيريا، تم الاتفاق على تعزيز التعاون الإقليمي بواسطة و"تنسيق دوريات وفرق مراقبة مستمرة للحدود، تنسيق العمل الاستخباراتي وتبادل المعلومات."[٢٥]

ومن مسح قامت به مؤسسة أفروباروميتر Afro barometer وضح أن الحكومات النيجيرية قد واجهت انتقادات كبيرة لافتقارها لسياسة متماسكة لمحاربة بوكو حرام، وفي الوقت ذاته تم نقدها بسبب

[23] BBC News (2015) 'Boko Haram Crisis: African Union Backs Regional Force of 7,500 Troops', Available at: <http://www.bbc.com/news/world-africa-31057147> [Accessed 18 May 2017].

[24] Amnesty International (2015) 'Stars on Their Shoulders, Blood on Their Hands', Available at <https://www.amnesty.org/download/Documents/AFR4416572015ENGLISH.PDF> [Accessed 18 April 2017].

[25] European Parliament (2015) 'African-led Counter-terrorism Measures against Boko Haram'

الاجراءات العنيفة التي قامت بها الشرطة النيجيرية والأمن النيجيري والجيش مما أفرز درجة عالية من عدم الثقة في قوات الأمن النيجيرية.[٢٦]

مما لا شك فيه أن حركة بوكو حرام وغيرها من حركات السلفية الجهادية تجد الدعم من جهات خارجية. فاكتشاف النفط والغاز في حوض بحيرة شاد، مسرح نشاط بوكو حرام، هو أحد أهم عوامل اللاعبين الدوليين، وبالتالي أكبر عامل يسهم في الاضطراب turmoil الذي يحدث في المنطقة. هذا الاكتشاف جذب اهتمام الدول المجاورة مثل شاد والكميرون والنيجر وبعض القوى الإقليمية والدولية مثل فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. بحسب إدنبيرج الدولية (Edinburg International: EI) أن حوض بحيرة شاد، والذي يشمل غرب شاد، معظم جنوب النيجر، شمال غرب الكميرون، وشمال شرق نيجيريا ربما يحوي ٢.٣٢ بليون برميل من النفط وحوالي ١٤.٦٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.[٢٧]

يعتقد البعض أن الاحتياطي النفطي بهذا الحجم يشكل رافعة للصراع في المنطقة وتقاطعات التدخلات والصراعات الدولية. فقد كانت المصالح الجيوسياسية المرتبطة بالنفط سببا في بناء تحالفات قوى وتكتلات عسكرية military outfits في الجانبين – بينما تؤدي بوكو حرام دور المسهل facilitator). فكيمياء إدريس دبي وحاكم ولاية بورنو السابق (مودو شريف) أفضل مثال للسياسات الواقعية. كما أن الأدلة الواضحة للعلاقات الوثيقة بين شاد والسياسيين النيجيريين، والسياسيين التشاديين ومتمردي بوكو حرام، أصبحت واضحة بعد اتفاق إطلاق النار الذي تم بين الحكومة النيجيرية وبوكو حرام والذي تم بوساطة الرئيس التشادي إدريس دبي (٢٠١٥). دور تشاد هنا واضح في زعزعة الاستقرار في الإقليم كجزء من دافع اقتصادي لتتحول إلى مصدِّر رئيسي للنفط بدعم واضح من مستعمِرها السابق (فرنسا).[٢٨]
يُلاحظ أن ٩٥% من الذين قتلتهم هم من المسلمين. هذا يؤكد أن عملياتها ليست مقصورة على جماعة أو دين محدد. كما أن قدراتها العسكرية الكبيرة تؤكد حصولها على دعم مادي ولوجستي من قوى أجنبية.[٢٩]

---

[26] Ibid. (المصدر نفسه)

[27] 'Chadian Oil and Instability in the Lake Chad Basin', Edinburg International (EI), October 24, 2014, at http://edinburghint.com/insidetrack/chadian-oil-and-instability-in-the-lake-chad-basin/ (Accessed December 22, 2014)

[28] Aslam Khan, Boko Haram: The Multifaceted Story of Terror and Cultism (published on line: 26 Jun 2015). Strategic Analysis, 2015. Vol. 39, No. 4, 433 - 437, Routledge: Tylor and Francis Group, UK. http://dx.doi.org/10.1080/09700161.2015.1047228, And See also: http://www.tandfonline.com/loi/rsan20

[٢٩] في ٢٠١٤/١٢/١ تعرضنا لهجوم من بوكو حرام في مدينة داماترو عاصمة ولاية يوبي، شمال شرق نيجيريا حيث كنت أعمل أستاذا في جامعتها. احتلت الحركة المدينة لعدة ساعات (من السادسة صباحا حتى الظهر) ولم تخرج منها إلا بعد وصول طائرات من العاصمة أبوجا. وكانوا قد احتلوا مكتب حاكم الولاية (كان الحاكم يومئذ في العاصمة) وبعض المؤسسات الحكومية. وقد لاحظت أنهم يتمتعون بتسليح جيد تفوق على حامية المدينة.

الصومال:

أيضا تقدم الصومال مثالا للتدخل العسكري في محاربة الشباب. في عام ٢٠٠٧ أنشأ مجلس السلم والأمن الأفريقي قوة (أميسوم AMISOM)، بتفويض لستة أشهر مبدئياً لتقديم الدعم للحكومة الانتقالية في الصومال، ولتتخذ أية إجراءات ضرورية بالتنسيق مع قوات الدفاع الوطني الصومالي لتخفيف مهددات الشباب والمجموعات المسلحة المعارضة الأخرى. خلال عام ٢٠١٤ حققت بعض النجاحات في مواجهة الشباب الصومالي واستعادت بعض المدن منهم. لكن على الرغم من ذلك استمرت هجمات الشباب بدون توقف خاصة في استهدافها لتلك العمليات العسكرية الموجهة لمحاربتها. في تلك المواجهات أيضا وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان من كافة الأطراف: الشباب، قوات الحكومة وقوات الاتحاد الأفريقي.[٣٠]

- ومع استمرار الهجمات الإرهابية ورغم تلك الجهود العسكرية يرى كثيرون أنه لا بد من عمل آخر موازٍ مثل التفاوض مع الإرهابيين. ويشير البعض لتجربة مالي في هذا السياق حيث نجحت في تعاملها مع جماعة الطوارق والتي تعمل تحت قيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) والتي تجد دعم من حركة أنصار الدين – {حركة متمردة تنشط في شمال مالي والتي تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية}.[٣١]

وكرد فعل للأزمة تبنى الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS) هذه المنهج المزدوج المسار: التفاوض جنبا إلى جنب مع العمليات العسكرية. وتمكن الطرفان من توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في ديسمبر ٢٠١٢ (اتفاقية الجزائر) – حيث تنازلت الحركتان، الطوارق وأنصار الدين عن مطلبيهما في ما يخص الاستقلال وتطبيق الشريعة الإسلامية، لكن في مقابل الحكم الذاتي لحركة أزواد. كما تم تدخل عسكري فرنسا تنفيذا لقرار مجلس الأمن (٢٠٧١) لصد الجماعات المسلحة التي ظلت تهدد الدولة. لكن في ١٨ يونيو ٢٠١٣ وقّعت الحكومة المالية مع الطوارق اتفاقية في بوركينا فاسو لوقف فوري لإطلاق النار.

---

[30] AMISOM (2007) 'AMISOM Mandate', Available at: <http://amisom-au.org/amisom-mandate> [Accessed 15 April 2017].See also: Human Rights Watch (2017) 'Somalia', Available at: <https://www.hrw.org/africa/somalia> [Accessed 22 May 2017].

[31] The Tuareg Rebellion began in January 2012, when the Tuareg people who reside in north Mali began a campaign to fight the government for autonomy of the north. Tuareg separatists formed allies with the Islamist rebels during the 2012 rebellion, strengthening their attempts at seizing major areas in the north, including the city of Timbuktu.

بوركينا فاسو:

بعد سلسلة الأحداث الدموية التي شهدتها بوركينا فاسو في عام ٢٠١٦ وما تبعها من اختطاف وتفجيرات أثرت على الدولة وعلى الدول المجاورة تحركت الحكومة داخليا ومع دول الجوار للتصدي للإرهاب. بدأ الجيش البوركيني التنسيق مع المواطنين ومع منظمات المجتمع المدني في الداخل ومن دول الجوار المتأثرة من خلال ندوات للخروج برؤية لمكافحة الإرهاب بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وضعت بوركينا فاسو استراتيجية لمكافحة الإرهاب مسنودة بتشريعات وقوانين وأمن الحدود – خاصة على طول حدودها الشمالية. وكانت في يناير عام ٢٠١٣ نشرت قوات مشتركة. وتحركت ضمن عضويتها في تجمعات إقليمية في هذا السياق مثل عضويتها في مجموعة محاربة غسيل الأموال في غرب أفريقيا – وهو جسم فرعي من الإيكواس. ثم في ٢٠١٦ التحقت بـ "الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) استفادت منه في محاربة غسيل الأموال ومكافحة عمليات تمويل الإرهاب. كما أسست وحدة استخبارات مالية تضم قضاة وشرطة وأمن وخبراء في من وزارة المالية.[٣٢] وعملت من خلال استراتيجية ثلاثية (٢٠١٤ – ٢٠١٦) في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. لكن عدم الاستقرار السياسي أعاق تنفيذ الاتفاقية. كما وضح أنه ليس هنالك برنامج واضح لحكومة بوركينا فاسو في كيفية استيعاب العائدين من الجماعات الإرهابية وإدماجهم في المجتمع. لكنها ظلت نشطة في كل التجمعات الإقليمية لمحاربة الإرهاب الإيكواس، ومجموعة الساحل الخماسية G–5 التي تضم بوركينا فاسو، شاد، مالي، موريتانيا والنيجر التي تأسست في فبراير ٢٠١٤[٣٣] .

بورندي:

ظلت بورندي ملتزمة بمكافحة الإرهاب من خلال توفير ست كتائب لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM. وبحدودها المائية واليابسة تعاني من مهددات أمن حدودية. ولبورند تعريف محدد لمختلف أشكال الإرهاب في قانون العقوبات. تتراوح أحكام قانونها للأعمال الإرهابية بين ١٠ سنوات إلى المؤبد – إذا أدى العمل الإرهابي إلى وفاة الضحية. في ٢٠١٠ شكلت وحدة لمكافحة الإرهاب تضم الشرطة القضائية ، وقوات الدفاع الوطني وجهاز المخابرات الوطني وهي المسؤولة عن التحقيقات في الأعمال الإرهابية . غير أن هذه الوحدة تعاني من عدم القدرة على أداء هذا الدور بكفاءة ولم تنجح في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن أن جهازها القضائي يتسم بالفساد. وفشلت بورندي في السيطرة على حدودها.

[32] For further information on money laundering and financial crimes, see the *2017 International Narcotics Control Strategy Report (INCSR), Volume II, Money Laundering and Financial Crimes*: http://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/index.htm
[33] Ibid.

كما أنها ليست عضوة في أية جماعة إقليمية في أفريقيا لمكافحة الإرهاب باستثناء صفة مراقب في مجموعة شرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسيل الأموال.[٣٤]

جنوب أفريقيا:

في عام ٢٠١٦ استخدم النظام القضائي في جنوب أفريقيا التشريعات الموجودة للتصدي لتصاعد العمليات الإرهابية. فهنالك قانون خاص بحماية الديمقراطية الدستورية ضد الإرهاب والأنشطة المرتبطة به (POCDATARA) الذي يجرم الإرهاب، تمويل الإرهاب ويحدد التزامات معينة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. كما أن هنالك عقوبات ومواد واضحة في القانون بشأن انضمام شخص لتنظيم الدولة الإسلامية، ومواد تردع أي أنشطة إرهابية في داخل جنوب أفريقيا، ومواد خاصة بالإرهاب، وتشريعات واعتمادات مالية مخصصة لمكافحة عمليات الجريمة عبر الحدود والجريمة الدولية، وتهريب السلع والتمرد وغيرها. كما أن هنالك ضوابط بخصوص منح تأشيرة الدخول لجنوب أفريقيا. لكن تشكل عملية مراقبة الحدود أكبر تحد لجنوب أفريقيا. وفي سعيها لمكافحة الإرهاب انضمت إلى عدد من المنظمات الإقليمية في هذا السياق منها مثلاً: المجموعة الخاصة بالنشاط المالي، ومجموعة شرق وجنوب أفريقيا لمنع غسيل الأموال. كما أسست وحدة استخبارات مالية لمراقبة غسيل الأموال. غير أن جنوب أفريقيا ليست لها خطة محددة لمكافحة الإرهاب.[٣٥]

أثيوبيا:

تركزت جهود أثيوبيا لمكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١٦ في محاربة تنظيم الشباب الصومالي في الصومال الذي يشكل تهديد مستمر لأمن أثيوبيا. وقد تعاونت أثيوبيا مع الولايات المتحدة في قضايا الأمن الإقليمي وشاركت في عمليات التدريب على رفع القدرات. وقد شاركت الشرطة الأثيوبية في التحقيقات الخاصة بالتفجيرات الانتحارية التي قام بها تنظيم الشباب في جيبوتي عام ٢٠١٤. كما وافقت على الانضمام إلى

---

[34] For further information on money laundering and financial crimes, see the *2014 International Narcotics Control Strategy Report (INCSR), Volume II, Money Laundering and Financial Crimes*: http://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/index.htm. (Burundi has not been included in the INCSR since the 2014 edition.)

[35] For further information on money laundering and financial crimes, see the *2017 International Narcotics Control Strategy Report (INCSR), Volume II, Money Laundering and Financial Crimes*: http://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/index.htm.

وحدة عمل مناهضة الإرهاب task force مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وكانت قد صادقت على إعلان محاربة الإرهاب (ATP) في عام ٢٠٠٩. غير أنها تستغل مثل هذه الاتفاقيات لقمع المعارضة والصحفيين الناقدين للحكومة، والجماعات المعارضة التي أصدر برلمانها تشريعات بأنها إرهابية مثل الأوجادين، وجبهة التحرير الوطني، والقاعدة والشباب... غير أن أثيوبيا – كغيرها كثير من دول القارة – ليست لديها خطة متكاملة لمكافحة الإرهاب.[٣٦]

هذه مجرد أمثلة لبعض الدول الأفريقية في ما يخص جهودها في مكافحة الإرهاب وهي تشكل عينة كافية لتؤكد أن أغلبية الدول الأفريقية ليست لها استراتيجية لمكافحة الإرهاب، بل ليس لها حتى خطة في هذا الإطار. وهذا يضع العبء على الاتحاد الأفريقي لصياغة استراتيجية شاملة للقارة في مجال مكافحة الإرهاب اتساقا مع الاستراتيجيات الدولية والاستراتيجية الأممية لمكافحة الإرهاب.

الخاتمـــة:

هذه الجماعات الإرهابية في أفريقيا هي شبكة ترتبط ببعضها البعض في داخل القارة وخارجها، ولا يمكن النظر إليها بوصفها جماعات معزولة. ففي مارس ٢٠١٥ أعلنت جماعة بوكو حرام أنها بدأت التنسيق مع تنظيم القاعدة. وقد أوضحت استعرضت هذه الدراسة كيف أن هنالك تشبيك واضح بين هذه الحركات الإرهابية وتأثير عملياتها على الأمن والاستقرار والاستثمار الأجنبي والسياحة وعلى النمو الاقتصادي، وكيف أنها تعطل التنمية وتعمل على تدوير الفقر واستدامته. كما كشفت علاقة هذه الحركات بالتدخل الأجنبي (حالة بوكو حرام) وعوامل السيطرة على النفط والغاز ومصالح بعض السياسيين الأفارقة. كما أوضحت العامل الديني وكيفية استغلاله من جانب القوى المحلية والدولية.

إن جذور الإرهاب وتجلياته والدعم الذي تجده معظم الحركات المتطرفة في أفريقيا يجب أن لا ننظر إليه بمعزل عن بعضها البعض – تتداخل عدة عوامل وتتشابك مع الولاءات والتحالفات التي تخلق صلة قوية بينها (الحركات).

وعلى الرغم من كثافة التدخل العسكري لمواجهة الحركات الإرهابية منذ الحادي عشر من سبتمبر إلا أن هذه القوة "الخشنة" (hard power) لم تحسم عمليات الإرهاب، فما زالت هذه الحركات تشكل تهديداً

[36] Country Reports on Terrorism, 2016. (Africa, Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism).

مستمراً للقارة، خاصة وأن التدخل العسكري أفرز اسقاطات سلبية كثيرة منها وقوع ضحايا مدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان، ونازحين واعدامات خارج نطاق القانون إضافة إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل التنمية مما يعني استدامة الفقر واستدامة الاضطرابات على حد سواء.

لذلك من الأفضل وضع استراتيجية شاملة وموحدة لكل القارة الأفريقية تحت إشراف ورعاية وتنسيق الاتحاد الأفريقي وبدعم دولي خاصة من الأمم المتحدة في إطار الاستراتيجية الأممية لمكافحة الإرهاب (UN Global Counter-terrorism Strategy) بحسب ما أشارت له هذه الدراسة.

هذه الاستراتيجية ينبغي أن تتبنى منهجا مزدوجا – يجمع بين القوة الخشنة والقوة الناعمة. أي يجب البحث عن الخيارات الأخرى لتجفيف منابع الإرهاب بدلاً عن العمليات العسكرية للتصدي له مباشرة لكن تظل قواعده وبيئته الحاضنة ومصادره التمويلية في مأمن فتستمر استدامة العمليات الإرهابية. وتشير الدراسة لتجربة مالي الناجحة التي يمكن تعميمها أو استيعابها في استراتيجية القارة لمكافحة الإرهاب. هذا مقرونا مع تجميع أفضل ما في استراتيجيات الدول الأفريقية لمكافحة الإرهاب في استراتجية واحدة شاملة، بأن تعكف على ذلك لجنة من الخبراء يشكلها الاتحاد الأفريقي. وأن تشمل جهود اللجنة مقترحات لتوحيد التكوينات العسكرية الإقليمية في القارة مثل مجموعة حوض بحيرة شاد ومجموع الإيكواس..

ويمكن القول أن الأدبيات التي توافرت في هذا المجال قد اتفقت على نقاط جوهرية يمكن استيعابها في استراتيجية "القوة الناعمة" لمقاومة ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، ومن هذه المقترحات:

أولاً: تعزيز آلية الوساطة: حيث أن الوساطة تمثل مدخل فعال للقوة الناعمة لفض النزاعات وحل الصراعات.

وهي تنطوي على حل الصراعات من خلال تسوية سياسية والتي تتضمن عملية استيعابية تتمثل فيها كل قطاعات المجتمع و الجماعات المتأثرة مباشرة بالإرهاب. وهذا يتضمن أيضا تمثيل المرأة، الشباب ومرتكبي الجرائم. وهذا يتيح الفرصة لمعرفة جوهر أسباب الإرهاب ويعطي الفرصة لهم للتعبير عن تظلماتهم التي دفعتهم إلى ذلك الطريق.

ثانيا: الاهتمام بالتفاوض. أسلوب التفاوض مهم جداً لأنه يحقق وقف لإطلاق النار، وهذا خطوة مهمة في بناء الثقة بين الطرفين. وقد قلل التفاوض كثيرا من العمليات بعد بدايته مباشرة، كما في حالتي نيجيريا ومالي.

ثالثاً: تبادل المعلومات والبحوث في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وهذه النقطة مهمة لعمل دراسات وتحليلات لفهم المهددات والثغرات ومعالجة نقاط الضعف في مكافحة الإرهاب.

رابعاً: تعزيز استخدام الدبلوماسية الإنسانية: من المهم ملاحظة أن التفاوض مع الجماعات الإرهابية لا يعني الموافقة على مطالبهم. لكن تحتم ذلك ضرورة توفير المناخ لتقديم المساعدات الإنسانية.

خامساً: تعزيز الربط بين التنمية وعملية السلام. وهذا يتضمن تنمية المجتمعات المحلية التي تظهر فيها تلك الجماعات نتيجة الشعور بالظلم والتهميش (في السودان: حالة دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، والجنوب – قبل الانفصال). كذلك عمليات خلق وظائف لاستيعاب الشباب ومعالجة مشكلة العطالة حتى لا تتوافر الدوافع لالتحاق الشباب بهذه الجماعات.

سادساً: وضمن القوة الناعمة، معالجة البيئة الحاضنة للتطرف والإرهاب. وهذا يشمل مخاطبة مكونات هذه البيئة مثل الفساد والظلم وانعدام الديمقراطية وفشل المشروع الوطني للنخبة السياسية الوطنية الأفريقية (مثل فشلها في حسن إدارة الموارد وإدارة التنوع وانعدام التنمية الشاملة والعادلة (comprehensive and equitable development ومشكلة الاندماج الوطني وبناء الدولة المستقرة المتماسكة – دولة القانون والعدالة والحكم الرشيد.

سابعاً: نقطة مهمة جدا ينبغي أن تستوعبها استراتيجية مكافحة الإرهاب في أفريقيا وهي – ضمن القوة الناعمة – تتمثل في الجانب الآيديولوجي والثقافي وقوة الفكر، وذلك من خلال توعية الشباب بخطورة الأفكار المتطرفة وتهديدها للأمن والاستقرار في المجتمع. هنالك تجربة ناجحة في السودان تتمثل في تعامل السلطات مع خلية إرهابية لجماعات سلفية متطرفة كانت تتدرب في معسكرات تدريب في منطقة (الدندر) بولاية النيل الأزرق. تم اعتقالهم ولكن تم اخضاعهم لجلسات وحوار مع العلماء وتم توعيتهم واقناعهم بخطأ خيارهم. فاستجابوا وتخلوا عن الخلية التي تم تفكيكها بصورة سلمية.

إذن على اللجنة (أو المفوضية) التي يمكن أن تتولى صياغة استراتيجية أفريقية شاملة وموحدة لمحاربة الإرهاب أن تستوعب تجارب الدول المختلفة في هذا السياق – التجارب الناجحة – بالتركيز على الناعمة والتي تتضمن تدابير وبرامج تثقيفية وتوعوية وإعلامية وفكرية وهي بمثابة "وقاية" تجفف المنابع الفكرية لهذه الجماعات. هذا مقرونا مع التنسيق المعلوماتي والأمني والالكتروني لتجفيف مصادر تمويلها.